

أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقاربة نقدية

بقلم: أ.محمد الإدريسي

باحث في السوسيولوجيا ، مترجم دولي في العلوم الاجتماعية،
باحث مشارك بمركز دراسات الوحدة العربية وعضو فريق البحث
الإقليمي للجمعية الدولية للسوسيولوجيا (ISA) بالعالم العربي
- mohamed-20x@hotmail.com


نقدٌ وتذوير
مجلة فكرية تربوية فصلية محكمة

أزمة العلوم الاجتماعية في العالم العربي: مقاربة نقدية

بقلم - أ. محمد الإدريسي

Résumés : Français

Sans prétendre à l'exhaustivité, l'article donne un aperçu sur les caractéristiques de la Crise contemporaine des sciences sociales dans le monde Arabe. Il fait ressortir Les trois crises majeures (La Crise de la question sociologique ; La crise idéologique et épistémologique ; La Crise d'Accumulation scientifiques et intellectuelles Des Sciences sociales dans le monde arabe), tout en tenant compte du caractère flou des frontières entre la sociologie et l'anthropologie et L'ethnologie dans le monde arabe. Cette crise peut être considérée comme une réaction à la domination de la «culture de la mémoire" Et la faiblesse des « Communautés scientifiques » Et l'absence de "société de la connaissance" arabe.

ملخص بالعربية

تعطي هذه المقالة نظرة عامة، دون أن تكون شاملة، عن ملامح الأزمة المعاصرة للعلوم الاجتماعية بالعالم العربي. وتبرز الأزمات الثلاث الكبرى (أزمة القضية السوسيولوجية؛ الأزمة الإيديولوجية-معرفية؛ أزمة التراكم العلمي والفكري للعلوم الاجتماعية بالعالم العربي)، مع الأخذ بعين الاعتبار التداخل وعدم وضوح الحدود بين السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا والإثنولوجيا بالعالم العربي. يمكن اعتبار هذه الأزمة رد فعل تجاه هيمنة "مجتمع الذاكرة" وضعف "الجماعات العلمية" وغياب "مجتمع المعرفة" العربي.

Mots-clés : Sociologie, sciences sociales, triple crise, le monde arabe

الكلمات المفتاح: السوسيولوجيا، العلوم الاجتماعية، الأزمة الثلاثية، العالم العربي.

مقدمة :

تحدث عالم الاجتماع المجري الشهير إيفان زيليني (Ivan Szelenyi) في مقال له بمجلة "Global Dialogue"، عن أزمة ثلاثية تعيشها السوسيولوجيا المعاصرة بالولايات المتحدة الأمريكية (سياسياً، منهجياً ونظرياً). لقد افتقدت السوسيولوجيا الأمريكية تميزها ومركزيتها العالمية التي احتكرتها خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وفقدت قوتها المنهجية لصالح التحليلات الميدانية والسببية التي تقدمها العلوم السياسية والاقتصاد، كما خسرت خيالها النظري المرتبط بالالتزام الاستيمولوجي برؤى الرواد المؤسسين:

وقد تنبأ ألفين غولدنار (Alvin Gouldner) منذ 45 سنة مضت، في كتابه "أزمة السوسيولوجيا الغربية المقبلة" (The Coming Crisis of Western Sociology) بأقول البنيوية الوظيفية البارسونية وانبثاق سوسيولوجيا أكثر انعكاسية وهو الوعي الذي يبدو الآن مفترقا منذ وفاة علم الاجتماع البارسوني حوالي 1970 ودخول علم الاجتماع أكثر عصوره إثارة. إلى جانب غولدنار كان علماء اجتماع من أمثال سيمور مارتن لبست (Seymour Martin Lipset) وسي. رايت ميلز (C. Wright Mills) و آس. أم ميلر (S.M. Miller) ولي رينووتر (Lee Rainwater) وبير بورديو (Pierre Bourdieu) وديفيد لوكوود (David Lockwood) و رالف ميليباند (Ralph Miliband) وكلاوس أوف (Claus Offe) و رالف داهرنديف (Ralf Dahrendorf) بالإضافة إلى آخرين من أوروبا الشرقية التي كانت حينذاك اشتراكية بمن في ذلك زيغمونت باومن (Zygmunt Bauman) ولينيك كولاكوسكي (Leszek Kolakowski) ومجموعة براكسيس في يوغسلافيا يقدمون علم اجتماع ناقد منعش. لسخرية القدر بدا أن الأزمة التي تنبأ بها غولدنار وجدت طرقها إلى الحل حيث كان الاختصاص يضع قدميه على سبيله خارج الطريق البنيوي الوظيفي متجها نحو حتفه في حين يزدهر في مكة حاضنة للطلاب الراديكاليين وبالغي الذكاء. وبعيدا عن قائمة مملة من المفاهيم غير القابلة للفهم وغير القابلة للاختبار أمبيريقيا صارت الدروس التقديمية لعلم الاجتماع ميدانا مثيرا للتعبئة السياسية والاحتجاج الفكري (4 : Szelenyi,2015).

بالفعل تحققت نبوءة غولدنار وأصبح "العلم الاجتماعي²، يعاني أزمة بنيوية: " افتقد الطلاب، الذين يبدون اليوم أكثر محافظة مما كانوا عليه ومنشغلين بمساراتهم المهنية وبالمنح الممولة، اهتمامهم بالنظريات الراديكالية، وتصارع أقسام علم الاجتماع من أجل الحصول على عدد كاف من الدروس الأساس من أجل تبرير أحجام الكليات عارضة دروسا "مغرية". (وعلى الغالب غير متطلبة لجهد دراسي) بغاية الترفيع في أعداد المسجلين لا غير (5 : Szelenyi, 2015).

لا يعني اختلاف البلدان أو الدول-الأمم أن علوم اجتماعهم مختلفة أو أنه يتوجب عليها أن تكون كذلك، فالمعنى الوحيد للقومية في هذا له علاقة ببعض ما بقي من الاختلافات بين المؤسسات والآباء المؤسسين وبؤر البحث. ولكن على النتائج إذا ما استحكمت لقب "علم الاجتماع" ولم تكن مجرد دراسات مناطقية أو إحصاءات محلية، أن تكون مجردة إلى الحد الذي تغني به مجموع المعرفة العلمية الاجتماعية الكونية (15 : Sztompka, 2011). إن الكونية تفرض الامتداد الوظيفي، وكل خلل أو أزمة في جزء معين من البنية ينعكس على باقي الأجزاء.

إن معايير البحث العلمي الاجتماعي (السوسيولوجي) والنظريات الجيدة كونية، وهي تتجمع في ما تراكم تطوره من أدوات المناهج وأرشيف النظريات العلمية الاجتماعية التعددية. ليس لهذا الأمر علاقة بأية وضعية كانت ذلك أن علم الاجتماع النوعي مثله مثل النظريات التأويلية التي تسود اليوم ورغم اعترافها بخصوصية ما تبحث فيه من مواضيع تتطلب هي أيضا معايير كونية حتى وإن كانت مختلفة عن تلك التي يراعيها علم الاجتماع الوضعي الساعي إلى تقليد علوم الطبيعة (14 : Sztompka, 2011). فالعلم الاجتماعي متكامل التخصصات ومتفاعل مع مختلف الحقول المعرفية.

ارتبطت نشأة العلوم الاجتماعية في العالم العربي بخضم مجتمع وثقافة غير متكافئة ومليئة بالتناقضات: يتعايش العنف مع الديمقراطية، والأمية والجهل مع الرغبة في الإصلاح السياسي والاجتماعي، ووجدت هذه العلوم أرضية سوسيو-اجتماعية مليئة بالتفاوتات، الأمر الذي جعلها

2- نستعير هنا مفهوم "العلم الاجتماعي" من عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو.

تستثمر معظم جهودها في محاولة فهم وتفسير طبيعة البنات الذهنية والموضوعية العربية على أمل الإشارك الفعال للعلوم الاجتماعية في مسلسلات التنمية المحلية، الجهوية والقطرية.

أولاً: أزمة القضية السوسولوجية العربية:

إذا تصورنا أن القضية السوسولوجية هي كل الشروط والمقومات والآليات الاستيمولوجية لإنتاج وتطوير المعرفة في السوسولوجيا، من قواعد وأعراف وتقاليد وعدد نظرية وميتودولوجية، تفرض أن تلتزم بها "الجماعة العلمية"، أي مختلف الأطراف المعنية، من تأهيل وأخلاقيات فكرية ومهنية في ميادين الدراسة والبحث العلمي، وفي كل أنات ومراحل إنتاج المعارف العلمية وتقييم مصداقيتها وحدودها ومحدوديتها، ونقد عوائقها المعرفية الذاتية منها والموضوعية (بوسينو، 1995 و Bourdieu, 1973) فإن التأسيس لانعكاسية نقدية ذاتية في للعلم الاجتماعي في تفاعله مع العالم الاجتماعي ومع باقي العلوم الاجتماعية ضرورة حيوية: مع المجتمع ومع ذاته كعلم.

يفرض الحديث عن "علم أصول معرفة" انعكاسي ونقدي، ربط الرهان السوسولوجي (النظري، المنهجي، السياسي والميداني) بموقع عالم الاجتماع في السياق الاجتماعي والسياسي: موقع السوسولوجيا والسوسولوجي داخل المجتمع، إنتاج المعارف السوسولوجية، الجماعة العلمية، الطلب والاستعمال السياسي للعلم الاجتماعي... كل ذلك في إطار إنتاج البنية الموضوعية والذاتية لعالم الاجتماع. يمكن أن نميز بين أربعة أنواع من علماء الاجتماع في السياق العربي المعاصر (Spurk, 2006) في إطار الحديث عن السوسولوجيا كحرفة (بوبر، 2011: 113):

السوسولوجي المثقف: هو السوسولوجي الذي يكسب المعرفة من الآخرين من تفاعله مع بيئة عمومية مواتية للنقد السوسولوجي. تنخرط هذه الطائفة مع المجتمع، عبر مشروع تجاوز وترقية الحياة الاجتماعية.

السوسولوجي الأكاديمي: هو "العالم" (بحسب ماكس فيبر) و"الملتزم" (بلغة بيير بورديو) الذي يتأسف تجاه الفضاءات العمومية الواسعة، ويتكئ جوهريا على معايير وقواعد الإنتاج العلمي والسلوكات الأكاديمية المتميزة التي تستثمر غالبا في البحث. وينطبع "عالم السوسولوجيين الأكاديميين" بعلاقة غامضة مع حقلي الاقتصاد والسياسة.

السوسيولوجي الإعلامي أو سوسيولوجي الإعلام: هو الموجود على الدوام في وسائل الإعلام. إنه في الوقت ذاته "فاعل وناتج الصناعة الثقافية". السوسيولوجي الإعلامي بمثابة رجل فرجة وإثارة، يبحث عن سلطة رمزية ضرورية من أجل اعتراف يصعب بلوغه سوى من خلال المهارة والصناعة الإعلامية. فكما تم تبسيط و"تفتيت" الخطاب السوسيولوجي لأجل التأثير في الجمهور، يصبح السوسيولوجي أكثر قربا من الصحفي، وتصبح أيضا المسافة بينهما غامضة هي أيضا إلى درجة يصعب معها التمييز بين التخصصين.

السوسيولوجي الخبير أو سوسيولوجي الخبرة: أسهم هذا الصنف منذ وجوده في تعاقدية وحرفية السوسيولوجيا. يركز الرأسمال الرمزي للخبير على التخصص الثاقب، ومدى ملائمة اختيار نموذج التحليل، والتجربة المكتنزة، وعلى المهارة المعترف بها. يترجم السوسيولوجي الخبير إرادة الاعتراف به اجتماعيا، وإنتاج حياة مهنية تحول السوسيولوجي "العالم" و"الملتزم" إلى خبير تقني.

إذا أردنا التساؤل عن أي نموذجي حربي يهمن على المشهد السوسيولوجي العربي، سنجد أنفسنا في عمق الأزمة المهنية التي تعاني منها السوسيولوجيا والعلوم الاجتماعية العربية. صحيح أن الصنف الأول (المثقف) نادر جدا ضمن حقل العلوم الاجتماعية، وأن باقي الأصناف تتوزع بين الأساتذة (الجامعيين) والباحثين (بالمراكز والمؤسسات البحثية)، إلا أن غياب الحدود الفاصلة بين هذه النماذج المهنية يجعل من الصعب رصد وتعيين ما يصطلح عليه ب"السوسيولوجي الخالص" (Sociologue Pure).

إن الأزمة التي تعانيها السوسيولوجيا العربية المعاصرة تقترن بالشروط الموضوعية المحددة "للحرف" و"المهن" العملية داخل "الجماعة العلمية". إن غياب جماعة علمية قادرة على التعيين الرمزي لطبقة السوسيولوجيين المعاصرين، مقترن بغياب "الهوية السوسيولوجية" للباحث العربي، فبفعل الأزمات السياسية والاجتماعية التي عرفتها مجموعة من الدول العربية خلال العقود الأخيرة، أصبحت فكرة الاحترافية السوسيولوجية هشّة وصعبة (غير خالصة): تتعايش إشكالات القضية السوسيولوجية مع الرهانات السياسية للمسألة الاجتماعية، والالتزام السوسيولوجي مع الشروط الاجتماعية العالمية للخبرة الدولية، ناهيك عن غياب الوحدة والانقسام الذي يطبع الباحثين العرب نظر (كما قلنا سابقا) لغياب "جماعة علمية" ملتزمة

وأكاديمية، فيصبح الاعتراف الرسمي بالسوسيولوجي منفلت من الدائرة الأكاديمية للعمل الإنتاجي الملتمزم ويقترن "بالطلب على السوسيولوجي وعلى السوسيولوجيا".

إن المعارف السوسيولوجية المهتدة بالزوال تظل غير مؤكدة. ففي ميدان التكوين، فإن إعادة إنتاجهم البسيط، تتردى أكثر فأكثر. الآباء المؤسسون للعلم (كارل ماركس، إميل دوركهايم، ماكس فيبر) لم يعودوا دائما معروفين ولم يظلوا مرجعا نظريا ومنهجيا. أما قواعد "حرفة" السوسيولوجي، فهي ليست معتمدة بشكل كافي وغير مطبقة في الممارسة (بوبر، 2011: 115) وتُغيب أو تُغيب الانعكاسية وسوسيولوجيا السوسيولوجيا بشكل مستمر.

ثانيا: الأزمة الأيدو-معرفية للعلوم الاجتماعية بالعالم العربي:

إذا اعتبرنا أن وجود سوسيولوجيا متقدمة تتمثل في وجود نسق، أو أكثر من نسق نظري، يتسم كل منها بالاتساق بين العناصر التي يتكون منها، وهذا ما يسمى بالاتساق الداخلي، ويفسر تفسيراً موضوعياً للظواهر والوقائع الاجتماعية، على هذا النحو يوفر ما يمكن أن يسمى الاتساق الخارجي؛ وهذا يعني أن لكل جهد في السوسيولوجيا وظيفتين: الأولى وظيفة علمية، تتمثل في إرساء قواعد العلم والعمل على تقدمه، وتوفير فهم موضوعي للواقع الاجتماعي، والوظيفة الثانية وظيفة اجتماعية تتحقق بالإسهام في رفع وعي الإنسان بنفسه وبمجتمعه والعالم والكون، وترشيد تعامله معه (حجازي، 1976: 13)، لكن في ظل العلاقة بين العلمي (القضية السوسيولوجية) والاجتماعي (المسألة الاجتماعية) يتولد الإيديولوجي، وهو ما يمنع تبلور إنتاج سوسيولوجيا المشاركة العامة بالعالم العربي من جهة، ويزيد من حدة ومستوى الأزمة المنهجية والنظرية للعلوم الاجتماعية العربية من جهة أخرى.

تقترن صعوبة إنتاج معرفة اجتماعية عربية ملتزمة، بوهم رهان القطيعة مع التاريخ، وما يترتب عنه من تعايش هجين لإيديولوجيات الانتماء الهوياتي لعلم الاجتماعي (الخلدونية، الكولونيالية...). وتتولد عن هذه الصعوبات الأيدو-معرفية صعوبات منهجية وتاريخية من نوع آخر: التداخل بين مختلف العلوم الاجتماعية و"غياب التخصص" وفي نفس الوقت القطيعة مع مقولة "الفكر المركب"، ورغم كون التفاعل والتكامل بين التخصصات الاجتماعية يفيد أكثر مما

يضر الشرط الموضوعي لإنتاج المعرفة العلمية، إلا أن عدم الوعي النوعي بالتموقع الاستيمولوجي ينتج صعوبة أخرى مقترنة بالتداخل بين التاريخي والاجتماعي.

لتجاوز هذه الصعوبات المنهجية والإيديولوجية اقترح الدكتور عبد الصمد الديالي (الديالي، 1986) تسع مقاييس يمكن إتباعها من أجل التأريخ للسوسيولوجيا المغربية، ومنه الفصل بين العلمي-المعرفي والإيديولوجي-السياسي (ويمكن تعميمها على مختلف السوسيولوجيات القومية والعلوم الاجتماعية بالعالم العربي التي تعاني من نفس الأزمة).

ويمكن عرضها كما يلي (الإدرسي، 2009: 135):

المقياس الزمني: الدمج بين الأبحاث بحسب الانتماء التاريخي، ويؤدي هذا المقياس إلى التمييز بين سوسيولوجيا ما قبل كولونبالية (خلدونية مثلاً)، وسوسيولوجيا كولونبالية (1912-1956) وسوسيولوجيا ما بعد كولونبالية.

المقياس الجغرافي: التمييز بين الأبحاث بحسب اهتمامها بالسهول أو الجبال، المدينة أو البادية؛ وقد أحصى بول باسكون "Paul Pascon" من بين 566 إحالة في الأثروبولوجيا الجهوية في المغرب قبل 1956، 52% تتعلق بالجبال 33,5% تتعلق بالمناطق شبه الصحراوية والصحراوية، و 14% فقط بالسهول.

المقياس العرقي: وهو المؤدي-داخل السوسيولوجيا الكولونبالية إلى التمييز بين البرابرة والعرب، بين العرف والشرع.

المقياس اللغوي-السياسي: التمييز بين السوسيولوجيا الناطقة بالفرنسية، والسوسيولوجيا الناطقة بالإسبانية، والسوسيولوجيا الناطقة بالعربية، والسوسيولوجيا الناطقة بالإنجليزية.

المقياس المؤسسي: المؤدي إلى التمييز بين السوسيولوجيا الأكاديمية والسوسيولوجيا الحكومية (أثناء/بعد الحماية) والسوسيولوجيا الحرة (الشركات المقاولات الجمعيات).

المقياس الإيديولوجي: التمييز بين السوسيولوجيا الممهدة والمبررة للاستعمار، والسوسيولوجيا المضادة للاستعمار (أثناء/بعد الحماية).

المقياس الديني: التمييز بين سوسولوجيا المسلمين، وسوسولوجيا اليهود، وسوسولوجيا المسيحيين في المغرب (قبل/أثناء/بعد الحماية)؛ ثم التمييز بين سوسولوجيا الإسلام العالم، وسوسولوجيا الإسلام الشعبي (عبادة الأولياء مثلا).

المقياس المنهجي: التمييز بين سوسولوجيا وهمية، وسوسولوجيا تأويلية، وسوسولوجيا علمانية وضعية، وسوسولوجيا فينومينولوجية.

مقياس الموضوعات: التمييز بين سوسولوجيا القبيلة، سوسولوجيا العائلة، سوسولوجيا القانون، السوسولوجيا الصناعية، سوسولوجيا الثقافة...

يبدو أن الأمر يتعلق بمحاولة ابتداء "سوسولوجيا" أو "علوم اجتماع" بديلة "أو أهلية" عديمة الجدوى مضرة بالاختصاص. لا يُعرف العلم بما في ذلك العلم الاجتماعي حدودًا، إنه يطور مجالًا للمعرفة يرحب فيه بمساهمات كل علوم الاجتماع القومية والقارية والإقليمية وحتى المحلية ترحابًا كبيرًا. يمكن أن تكون لها نفس فرص البحث، وبرامج بحثية واحدة وتركيزًا مختلفًا على بعض المسائل أو التوجهات ولكنها لا تتطلب أية مناهج بديلة أو نظريات أهلية. وبدلاً من الحاجة بالحاجة إلى علوم اجتماع بديلة يمكن أن ننصح بأن ثمة الكثير من العمل العلمي الاجتماعي الذي يجب القيام به في العالم اللاغربي، ولكنه مبني دائماً على المعايير المنهجية ويساهم في مجموع النظريات الكونية. ما من شيء بديل أو أهلي هاهنا بل وبكل بساطة علم اجتماع جيد (Sztompka, 2011 :15)، إن الإغراق في التقويمات المعيارية المحفزة لثنائية "الأنا" و"الآخر" داخل العلوم الاجتماعية، والبحث عن سبل تعميق اللاتكافؤ بين الإنتاجات السوسولوجية لمختلف الدول القومية يعزز بدوره من تفاقم الأزمة الإيديو-معرفية للعلم الاجتماعي كعلم كوني وموضوعي.

ثالثاً: أزمة التراكم والإنتاج الفكري الملتزم بالعلوم الاجتماعية العربية:

ميز عالم الاجتماع الأمريكي "مايكل بوراووي" (Michael Burawoy) بين أربعة أنواع من السوسولوجيا (وسعى إلى تطبيقها على مختلف العلوم الاجتماعية): سوسولوجيا مهنية وسوسولوجيا نقدية (منتجة، وموجهة نحو المثقفين والأكاديميين)، وسوسولوجيا سياسية وسوسولوجيا العموم (موجهتان نحو جمهور العموم)، وتعتمد السوسولوجيا المهنية على برامج

بحثية متعددة ومتداخلة، لكل منها افتراضاته الخاصة، ونماذجه الأصلية وأسئلته المحددة، وأدواته المفاهيمية والنظريات الناشئة عنه (بوراوي، 2010)، ويدرس البحث الاجتماعي النقدي الأسس-الظاهرية والمنتضمنة، المعيارية والوصفية- التي تقوم عليها البرامج الخاصة بالبحث الاجتماعي المهني، غير أن البحث الاجتماعي العمومي أسس لحوار بين البحث الاجتماعي وبين مستويات عديدة من العموم (حنفي، 2014: 4-5).

وفي ارتباط بموقع الباحثين الاجتماعيين العرب ضمن هذا التصنيف، وجد ساري حنفي أن هناك غياب الحوار/ النقاش المتصل بهذه القضية بالمشرق العربي وهناك عدم توازن بين المقالات/الكتب المهنية المنشورة، والمقالات الصحفية والتقارير غير المنشورة في متنتين وثلاث (203) سير ذاتية لعلماء اجتماع بالعالم العربي، في التركيز على نوع واحد وغياب النقاش (حنفي: 5) الناجم عن غياب "الجماعات العلمية".

وخلص إلى نتيجتين أساسيتين (حنفي: 10):

1- ضعف البحوث العامة في كل أنحاء الوطن العربي وإن كان ذلك لا ينطبق على حالة المشرق العربي بشكل خاص.

2- ليس هناك صلة بين أنواع البحوث الأربعة هذه في المشرق العربي، بينما نجد أن الوضع "صحي" أكثر في الدول العربية الفرنكوفونية حيث نلاحظ توازناً وتداخلاً بين أنواع البحوث الأربعة، وحيث مقدار البحوث المهنية في المنطقة الأخيرة مؤشر جيد على وضع أكثر صحية هناك.

تفوق الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالولايات المتحدة الأمريكية 359,9 تريليون دولار مقابل 51,1 لليابان (أكثر من سبعة أضعاف). ومن حيث النتائج تظل الهوة بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم واسعة جداً. في سنة 2001 نشر العلماء والباحثون في العلوم الاجتماعية 200870 ورقة في "الدوريات الكبرى"، تليها اليابان 57420 ورقة؛ المملكة المتحدة 47660؛ ألمانيا 43623؛ فرنسا 31317؛ والصين 20978. وعندما يتعلق الأمر بكبار الباحثين نجد الولايات المتحدة تملك 3835 متفوقة بثمانية أضعاف على المملكة المتحدة التي تحتل المرتبة الثانية. أنتجت الولايات المتحدة حوالي ثلث المواد العلمية العالمية خلال سنة 2001 بنسبة 44% من الاستشهادات. من الواضح أن الأمر لا يتعلق بمسألة الحظوة لكن يميل علماء

الاجتماع الأمريكيين إلى الاعتماد على بعضهم البعض. تستند هذه الأرقام على افتراضات اعتباطية ولكنها؛ مع ذلك؛ أساسية لتحديد المجال العلمي - توزيع المكافآت، أشكال الاعتراف، قواعد المنافسة ورهانات الصراع ((2011) Marginson S and Ordorika I ; burawoy,2015).

في المقابل وعلى الضفة الأخرى (العالم العربي) نجد الصورة مغايرة تماما. فإذا أخذنا نموذج الجمعية التونسية لعلم الاجتماع، نجدها قد فقدت إستراتيجية عملها السوسولوجية والأكاديمية. في الماضي، كانت الجمعية نموذج يحتدا به مغاربا وعربيا ودوليا، من ناحية الإنتاج والمراس المهني الذي ميز أنشطتها العلمية (خلال فترة الراحل عبد القادر الزغل)، أما اليوم، فخلال جلسة عامة انتخابية للجمعية في 29 يونيو 2013، لم تجمع من الحضور سوى على 35 مصوتا قانونيا. لم يكن التقرير الأدبي المحفز للنشاط خلال السنوات الثلاث الماضية جاهزا ولا التقرير المالي... ليس للجمعية مقر ولا ميزانية ثابتة ولا حتى موقع الكتروني أو نشرة إعلامية داخلية... وأصبحت مليئة بطلبة الماجستير (الماستر) والدكتوراه الذين يغلب عليهم الهم التشغيلي (حنفي، 2013: 276)، الأمر الذي يهدد استمرارها المادي والمعنوي من جهة، ويؤثر سلبا على الجمعية الوطنية في تحقيق التواصل العلمي بين الباحثين المحليين للرقى بالبحث الاجتماعي.

لولا العمل الجبار الذي تبذره الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، في التأسيس لمجتمع المعرفة العربي وللجماعة العلمية السوسولوجية بالوطن العربي، لأمكننا الحديث عن احتمال "نهاية البحث الاجتماعي العربي" في شقه الأكاديمي والملتزم والتنافسي.

تعاني العلوم الاجتماعية بالعالم العربي (كما في معظم دول الجنوب) من مشكل التبعية الأكاديمية والامبريالية الفكرية للعلوم الغربية. رغم كون هذه التبعية انعكاسا للانقسامات ذات الأساس الأكثر خارجية عن مجتمعنا المعولم (Sztompka, 2011 :389)، إلا أنها تسهم في إنتاج سوسولوجيا للسوسولوجيا مبنية على ممارسات إيديولوجية أكثر منها أكاديمية. تغذى التبعية الأكاديمية العلمية بوصفها حقل بحث مما ينجز من الدراسات الاجتماعية للعلم ومن الإيستيمولوجيا النقدية ومن دراسات التعليم العالي المقارنة. وهو يشمل بنية إنتاج المعرفة وجولائها غير المتساوية التي انبثقت تاريخيا بالتوازي مع النظام العلمي الدولي. تتكون هذه البنية من مسارات مؤسسية ومادية ورمزية مترابطة أنتجت طرائق مختلفة في البناء الأكاديمي (Beigel, 2011 : 19).

تمتد جذور هذه التبعية إلى لحظة نشوء السوسولوجيا كعلم "وضعي"، وتطورت اليوم إلى صراع بين "السوسولوجيا الغربية" و"السوسولوجيا القومية"، لذلك ليس ثمة إجماع حول إمكانات تجاوز التبعية الأكاديمية وسُئله على مستوى كل باحث فرد يسر بناء المسار المهني من خلال التعليم العالي الدولي والنشر بالإنكليزية من دون شك اجتياز الحدود نحو الاعتراف الأكاديمي حتى وإن كان ذلك على العموم أكثر تحققا بالنسبة للعلوم الطبيعية. ولكن هذه السبيل إلى تركيب رأس المال العلمي لا تؤدي ضرورةً إلى نمو علمي أوسع في المجتمعات الطرفية (Beigel, 2011 : 20).

يبدو أن الصورة المعاصرة للتبعية ترتبط بهيمنة اللغة الانجليزية على معظم الإنتاجات العلمية العالمية، وجعلها "اللغة الرسمية للعلوم الاجتماعية". في ظل ضعف أو غياب الجماعات العلمية وندرة الدوريات الأكاديمية الملتزمة، يمكن التكهن بأن اللغة الانجليزية ستواصل هيمنتها على حقل الإنتاج العلمي الاجتماعي، وستعمق الأزمات التي تعاني منها العلوم الاجتماعية القومية بدول الجنوب (العلوم الاجتماعية بالوطن العربي خاصة).

سبل الخروج من الأزمة:

انتقدت غورمندر ك. بهامبرا (Bhambra, 2015) فكرة التأسيس لسوسولوجيا كونية (وضمنه لعلوم اجتماعية كونية) كسبيل من سبل رد الاعتبار للسوسولوجيا القومية وضمان الاعتراف العالمي بها عبر تجاوز "المركزية الأوروبية" (في إطار جدلية "الأنا" و"الأخر" في العلوم الاجتماعية)، وهي في ذلك تبرز حدود المكونات الثلاثة للسوسولوجيا الكونية: 1- الانتقال نحو باراديغم متعدد الحداثات، 2 - الدعوة إلى سوسولوجيا كونية متعددة الثقافات، و 3- مواجهة تدافع عن المقاربة الكوسموبوليتانية الكونية.

وتقدم بهامبرا تصور جديد قائم على ما تسميه ب"علوم اجتماع مترابطة" قائمة على "إضفاء الصبغة القومية" على "سوسولوجيا كونية متعددة الثقافات" لتجاوز النقص الذي تعانيه دول الجنوب في إنتاج علماء اجتماع من المستوى العالمي. لتحقيق ذلك يجب التركيز على إنتاج علوم اجتماع قائمة النقد ما بعد الاستعماري والناقض للاستعمار الذي طال المركزية الأوروبية، بوصف تلك المقاربة طريقاً أفضل لفهم حاضر كوني نتقاسمه. الانشغال المركزي بسوسولوجيا

مترابطة هو إعادة التفكير في علم الاجتماع بوضع تواريخ الانتزاع والاستعمار والاستعباد والتملك في قلب علم الاجتماع التاريخي والاختصاص عامة. في تأسيس "الكوني الاستعماري" أنا أحاجج بأن ليس بمقدورنا، من دون فهم دلالة علم الاجتماع، فهم ومعالجة الحاضر ما بعد الاستعماري والناقض للاستعمار ذلك الذي يفترض به أن يكون حقل "علم الاجتماع الكوني" النقدي في تمام معناه (8 : 2015, Bhambra).

ولا يمكن تفعيل ذلك إلا بالرجوع إلى المبادئ الثلاث التي حددها إيفان زيليني (Szelenyi, 2015)، في إطار الحسم مع مقولات التبعية والبحث في تاريخ العلوم الاجتماعية عن وصايا الرواد المؤسسين، للعمل على تجاوز الأزمات التي تعانها العلوم الاجتماعية العربية والعالمية، وتفعيل مقولة علوم اجتماع متعددة الثقافات:

- لعلم الاجتماع مزية إضافية على باقي "العلوم الاجتماعية" حيث ينزع علماء الاجتماع إلى انتهاز انعكاسية نقدية تجاه المعطيات. ويصح ذلك أكثر على الباحثين الكيفيين من "أكاديمي الكم". يعلم الإثنوغرافيون الذين تربوا على أيدي هوارد بيكر (Howard Becker) ذلك أفضل العلم: على المرء أن "ينغمس" في الظروف الاجتماعية قبل أن يصير بإمكانه معرفة ما الأسئلة الصحيحة القابلة للوضع. يبين الإثنوغرافيون المتقظون، وكذا البعض من باحثي التحقيقات بالطبع، مدى ما يتوجب من العناية حتى يتم اقتناص الواقع الاجتماعي.

- يستحسن أن يقبل علم الاجتماع هويته بوصفه "علما" على أن يكون علما بتمام معنى الكلمة. نعم بإمكاننا أن نسأل "لماذا" ولكن يكون علينا أن نظل متشككين حيال مقدار توفيق إجابتنا على هذا السؤال. بهذا المعنى يستحسن أن تتعلم الاقتصاديات والعلم السياسي البعض من تواضع علم الاجتماع.

- يجب العودة إلى التقليد الكلاسيكي لما ركس وفير في زمن كان فيه علم الاجتماع في مواجهة قضايا كبرى. يمكن للاقتصاديات النيوكلاسيكية ولعلم الخيار العقلاني السياسي أن يدعيا العلمية، ولكن سيكون من الرعونة أن يحاول علم الاجتماع أن يصير "علما عاديا" آخر وكذا أن يتخلى عن الصرامة حتى يصير سرديّة منضبطة التعبير سياسيا. بدلا عن ذلك، لم لا نعود إلى التقليد الكلاسيكي عندما كان علم الاجتماع يضع الأسئلة الكبرى ويرفع، على طريقته الانعكاسية والتأويلية، تحديا جديا في وجه الاقتصاديات (وفي وجه العلوم السياسية الوليدة آنذاك) (5 : 2015, Szelenyi).

مراجع الدراسة

- الإدرسي، الحسين (2009). مع الدكتور عبد الصمد الديالي في "ملاحم تطور السوسيولوجيا في المغرب". المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات): العدد السابع، صيف.
- بويكر، بوخريسة (2011). السوسيولوجيا المغاربية: بين التركة الكولونيالية ورحلة البحث عن الهوية. المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات). العدد الخامس عشر. صيف.
- بوراووي، مايكل (2010). نحو سوسيولوجيا للعموم. المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات): العدد العاشر، ربيع.
- بوسينو، جيوفاني (1995). نقد المعرفة في علم الاجتماع. ترجمة محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- حجازي، محمد عزت (1986). "الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع بالوطن العربي". في: محمد عزت [وآخرون]. نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 7).
- حنفي، ساري (2014). علم الاجتماع التونسي بعد الثورة: حوار مع الدكتور منير السعيداني. المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات): العدد الثالث والعشرين والرابع والعشرين، صيف وخريف.
- حنفي، ساري (2014). الشذمة إشكالية الأنشطة البحثية للأكاديميين في العلوم الاجتماعية في العالم العربي. المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات): العدد السابع والعشرين، خريف.
- الديالي، عبد الصمد (1986). ملاحم من تطور السوسيولوجيا بالمغرب. في: محمد عزت [وآخرون]. نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 7).
- Beigel, Fernanda (2011). Academic Dependency. Global Dialogue. VOL. 2 / # 2 / NOVEMBER 2011.
- Bhambra Gurminder K (2015). Global Sociology in Question. Global Dialogue. VOL. 5 / # 2 / JUNE 2015.

- Bourdieu, Pierre (1973), *Le Métier du Sociologue*. Paris : Mouton.
- Burawoy, Michael (2015) Facing an unequal world. *Current Sociology*, Vol. 63(1) 5–34.
- Marginson S and Ordorika I (2011) ‘El central volume de la Fuerza’: Global hegemony in higher education and research. In: Rhoten D and Calhoun C (eds) *Knowledge Matters: The Public Mission of the Research University*. New York: Columbia University Press, pp. 67–129.
- Mason P (2013) *Why It’s Still Kicking Off Everywhere*. London: Verso.
- Spurk, Jan (2006). *Quel Avenir de la Sociologie?*. Paris : “Presses Universitaire de France.
- Szelenyi, Ivan (2015) *The Triple Crisis of US Sociology*. *Global Dialogue*. VOL. 5 / # 2 / JUNE 2015.
- Sztompka, Piotr (2015). *Ten Theses on the Status of Sociology in an Unequal World*. *Global Dialogue*. VOL. 2 / # 2 / NOVEMBER 2011.

